٣٢/٣٩ ـ مسألة غـوام

إن الجمعيـة العامـة ،

وقـد **نظـرت** في مسألة غـوام ،

وقـد **درسـت** الفصول ذات الصلـة بالموضـوع من تقريـر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١٠] ،

وإذ تشـير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلـدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحـدة المتعلقة بغوام ، بما في ذلك بصفة خاصة قرارها ٤٢/٣٨ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وقـد **استمعـت** إلى بيـان ممثـل الدولـة القائمـة بالإدارة ، فيما يتعلق بغوام[٨] ،

وإذ تلاحـظ مع التقدير مواصلة الدولـة القائمـة بالإدارة الاشتراك بنشـاط في أعمال اللجنـة الخاصـة فيما يتعلـق بغـوام ، مما يمكّن اللجنة من إجراء دراسة أوعى وأجدى للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار والتقدم صوب التنفيذ التام والسريع للإعلان ،

وإذ تلاحـظ أن استفتاء بشأن الوضع السياسي قد نظّـم في الإقليم ، وأن المرحلة الأخيرة منـه كانـت في ٤ أيلول/سبتمبـر ١٩٨٢ ،

وإذ تشـير إلى جميع قرارات الأمـم المتحـدة ذات الصلـة بالموضوع والمتعلقـة بالقواعـد والمنشـآت العسكريـة في الأقاليـم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتـي ، وإدراكاً منهـا لوجود قواعد ومنشآت عسكريـة تابعـة للدولـة القائمـة بالإدارة في غوام ،

وإذ تـدرك ما لغوام من ظروف خاصـة من حيـث الموقـع الجغرافي والأحـوال الاقتصاديـة ، وضرورة القيـام ، على سبيـل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم ، وإذ تلاحظ الإمكانيات الهائلة لتحقيق التنويع والتنمية التي يتيحها صيد الأسماك على نطـاق تجاري والزراعة وتطوير صناعة النقل ،

وإذ تضـع في اعتبـارها أن بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّـالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ ـ **توافـق** على الفصل المتعلق بغوام[١١] من تقريـر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ ـ **تؤكـد من جديـد** حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقريـر المصـير والاستقـلال وفقـاً لإعـلان منـح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الـوارد في قرار الجمعيـة العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) ؛

٣ ـ **تؤكـد من جديـد اقتناعهـا** بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحـدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال التعجيل بممارسـة شعـب الإقليم لحقه غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) والذي ينطبق تمام الانطباق على غوام ؛

٤ ـ **تحيـط علمـاً** بأنه في الاستفتاء الذي جرى بشأن مركز الإقليم ، والذي تمت المرحلة الأخيرة منه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، صـوّت ٧٥ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم فيه لصالح الحصـول على مركز الكمنولـث المرتبـط مع الولايـات المتحـدة الأمريكية ، كما تحيط علماً بالبيان الصـادر عن الدولـة القائمـة بالإدارة الذي جاء فيه أن كونغرس الولايات المتحدة قد طلب من لجنة مركز غوام أن تضع تشريعاً يجعل من غوام كمنولـث تابعـاً للولايـات المتحـدة ، وأن تقـدم هذا التشريـع إلى الكونغـرس للموافقة عليه ؛

٥ ـ **تطلـب** إلى الدولـة القائمـة بالإدارة أن تعمـد ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، إلى التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار مع الالتزام الشديد بالرغبات المعلنة لشعب الإقليم ؛

٦ ـ **تعيـد تأكيـد اقتناعهـا الراسـخ** بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإعلان ، وأن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادىء ميثـاق الأمم المتحدة ؛

٧ ـ **تحـثّ** الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخـاذ جميع التدابير اللازمة لعدم توريط الإقليم في أي أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لمبادىء ومقاصد الميثاق ، والإعلان وقـرارات ومقـررات الجمعيـة العامـة المتصلة بالأنشطة والترتيبـات العسكريـة التـي تتخذهـا الـدول المستعمرة في الأقاليم الخاضعة لإدارتها ؛

---

(١٠) المرجع نفسه ، الفصول الرابع والسادس والثامن عشر .

(١١) المرجع نفسه ، الفصل الثامن عشر .

٨ ـ **تؤكد من جديد** مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٩ ـ **تكرّر الإعراب** عن الرأي القائل بأن إحدى العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ، لاسيما في القطاع الزراعي ، هي أن السلطات الاتحادية تحتفظ بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة ، أن تستمر ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، في نقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛

١٠ ـ **تكرّر طلبها** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، باتخاذ تدابير تستهدف إزالة القيود التي تحدّ من النمو في مجالات صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وصناعة النقل ، وكفالة تنميتها إلى أبعد حد ممكن ؛

١١ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١٢ ـ **تحيط علماً** بالخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لتطوير لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي هو الشعب الأصلي للإقليم ، والنهوض بهما ، وتؤكد من جديد أهمية الاضطلاع بمزيد من الجهود في هذا المضمار ؛

١٣ ـ **ترى** أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٤ ـ **ترجو** من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ٨٧
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣٩/٣٣ ـ مسألة برمودا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١٢] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ، بما فيها على وجه الخصوص قرارها ٣٨/٤٣ ، المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة المتعلق بالإقليم[١٣] والذي قال فيه إن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب برمودا في تحديد الوضع الدستوري للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ ترحب باستمرار تعاون الدولة القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة في أعمالها المتعلقة ببرمودا ، الأمر الذي يسهم في أن تقوم اللجنة بدراسة واعية للأحوال السائدة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإذ تعلم بوجود قواعد ومنشآت عسكرية للدولة القائمة بالإدارة وفي بلدان أخرى في برمودا ،

وإذ تلاحظ أن اقتصاد الإقليم مازال يقوم على أساس الإيرادات التي تدرها السياحة وتسجيل الشركات الأجنبية ، مما يخلق اعتماداً شديداً على تلك الأنشطة ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن برمودا معزولة بعض الشيء عن جيرانها في منطقة الكاريبي ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ،

---

(١٢) المرجع نفسه ، الفصول الرابع والخامس والسادس والفصل العشرون .

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٦ ، الفقرات ٤٥ إلى ٥٠ .